الفصل الثالث عشر

القوة على الساحة المحلية*

إن التركيز على الولايات المتحدة مشوِّه، ويجب أن نعوضه: الولايات المتحدة قوية، ولكنها ليست قوية جداً. إنها أغنى دولة في العالم، وتمتلك فوائد لا تُضاهى، وكانت هكذا طوال عدة مئات من السنين، لكن الاقتصاد العالمي كان ما يُدعى بثلاثي الأقطاب طوال ثلاثين عاماً، وفيه تحالفات وصراعات معقدة، وهناك مراكز قوى أخرى.

كانت بنية القوة العالمية في 1945 واضحة بشكل غير عادي وفق المعايير التاريخية. قبل نصف قرن من هذا، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر قوة اقتصادية في العالم،

---

* هذا مقتطف من محاضرة الذكرى الثانية لباري آمييل ونورمان ميلبرن ترست، والتي ألقيتْ في 5 أيار، 1998، في مؤسسة التربية، لندن. وظهرت نسخة أطول بكثير، في الأصل، في مجلة نيو ليفت ريفيو 230 (تموز ـ آب 1998).

ولكنها كانت لاعباً صغيراً، نسبياً، في المشهد العالمي. وبحلول 1945 تغير هذا الأمر جذرياً، لأسباب واضحة: لحق أذى كبير بالمجتمعات الصناعية، أو دُمِّرتْ، بينما ازدهر الاقتصاد الأمريكي أثناء الحرب؛ وكانت الولايات المتحدة تمتلك نصف ثروة العالم، وقوة عسكرية لا تُضاهى، وتتمتع بالأمن؛ وكانت في موقع يسمح لها بتنظيم قسم كبير من العالم، وفعلت ذلك بمساعدة «شريكتها الأصغر»، كما وصفت وزارة الخارجية البريطانية، بأسى، الحقيقة الجديدة للزمن.

عبر عن الفكرة العامة، بدقة كافية، المؤرخ الدبلوماسي البارز جيرالد هينز (وأيضاً المؤرخ الرئيسي للسي آي إي)، في كتاب صدر مؤخراً[1]. يقول: بعد الحرب العالمية الثانية تولت «الولايات المتحدة، بدافع من المصلحة الذاتية، مسؤولية رفاهة النظام الرأسمالي العالمي»، والتي هي صيغة عادلة بما يكفي، ولكن كي نفهمها يجب أن نقوم ببعض الترجمات. والترجمة الأولى هي أن كلمة «رأسمالي» لا تعني رأسمالياً. وإنما ما تشير إليه هو مراكز قوة تمولها الدولة وتحميها، أي «كيانات قانونية جماعية»، كما يسميها المؤرخون القانونيون، وهي مستبدة داخلياً، عصية على محاسبة الجماهير، ومنحتها المحاكم الأمريكية حقوقاً فائقة للعادة، في انتهاك جذري للمثل الليبرالية

1. جيرالد هينز، أمركة البرازيل (مصادر بحثية، 1989).

الكلاسيكية. ولهذا السبب شجب المحافظون سيطرة الشركات ـ كما دعي الأمر ـ على أمريكا، وهذه ذرية تلاشت منذ ذلك الوقت، بغض النظر عن التسمية. وشُجبت سيطرة الشركات بأنها «نوع من الشيوعية»، وعودة إلى البنى «الإقطاعية، وليس هذا دون سبب. وقدم المفكرون التقدميون، الذين دعموا العملية بشكل عام، تخميناً مشابهاً، وبينهم وودرو ويلسون[2]. وبصرف النظر عن «قوتها، وسيطرتها على الثروة، وفرص العمل»، كما يقول، فهي أصبحت «منافسة للحكومة نفسها». وبشكل أكثر صحة، كانت هذه الشركات تلقي فوق المجتمع ظل ما ندعوه بالسياسة، كما عبر جون ديوي بعد ذلك بقليل، موضحاً بعض النقاط حول الحدود القصوى على الديموقراطية حين تحكم «حياة البلاد»، وأنظمة الإنتاج، والمعلومات، وغيرها، طغم مستبدة خاصة، في نظام وصفه بأنه «إقطاعية صناعية»: النظام المعاصر[3].

كانت عملية سيطرة الشركات، وشكل كبير، رداً على حالات الفشل الذريعة للسوق في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت تحولاً من شيء يمكن أن يُدعى الرأسمالية الامتلاكية إلى إدارة الأسواق من خلال كيانات قانونية جمعية ـ المؤسسات المندمجة، الكارتلات، وتحالفات الشركات ـ المترابطة مع دول

2. انظر: ف 145 والهامش 14 في هذا الكتاب.
3. انظر: ف 14 والهامش 13 في هذا الكتاب.

قوية، ومع بيروقراطيات دولية، تنظم القوة الخاصة وتدعمها. فالمهمة الرئيسية للدول هي، جوهرياً، إلقاء المخاطرة والكلفة على عاتق المجتمع، وخصخصة القوة والربح. وهذه اتجاهات تحركت إلى الأمام في عهد الريغانيين، والتاتشريين، وعقائد الديموقراطيين الجديدة. وضعوا في أذهانكم أنه رغم كل الحديث عن تحجيم الدولة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن الدولة استمرت في النمو، وبشكل ملحوظ، في الثمانينيات، والتسعينيات، فيما يتعلق بالناتج الإجمالي السنوي.

إن صيغة هينز ليست مزيفة، ولكن ينبغي أن نفهم كلمة «رأسمالية» على أنها تشير إلى الترتيبات الاجتماعية التي كانت ستفضح آدم سميث أو ريكاردو أو جيمس ماديسون، أو، من أجل تلك المسألة، حتى الحزب الجمهوري الأمريكي في منتصف القرن التاسع عشر. من الصعب أن نتذكر الآن، ولكن في ذلك الوقت، عارض الحزب الجمهوري أجور العمال على أنها ليست مختلفة جداً عن العبودية، التي أطيح بها في الحرب الأهلية[4]. إن هذه الأفكار عميقة في التراث الأمريكي، دون الفائدة الملتبسة للمفكرين الراديكاليين. ينبغي أيضاً أن نفهم عبارة «المصلحة الذاتية» في صيغة هينز. فهي لا تشير إلى

4. انظر: مايكل ساندل، سخط الديموقراطية (مطبعة جامعة هارفرد، 1996).

مصلحة الشعب، إلا بمصادفة بعيدة، وهذه بديهية قديمة قدم آدم سميث.

إذا وضعنا هذه الترجمات في الذهن، نستطيع قبول وجهة النظر التقليدية القائلة أن الولايات المتحدة تولت، بعد الحرب العالمية الثانية «بدافع من المصلحة الذاتية، مسؤولية رفاهية النظام الرأسمالي العالمي». وتطورت تلك المسؤولية إلى عدة برامج ذات صلة: الأول، والأكثر أهمية، يتعلق بالمجتمع المحلي.

هناك عقيدة تقليدية حول المشهد المحلي الحالي، وما ينطوي عليه، بالنسبة لبقية العالم، الذي لم يستفد، حتى الآن، مما يدعى «قيم أمريكا التجارية، والفردية العاصفة». وتعبر عن الصورة العادية للمشهد المحلي، على سبيل المثال، مقالة رئيسية في نيويورك تايمز. العنوان هو: «أمريكا مزدهرة ومعتدة بنفسها»، وربما كثيراً هكذا، وتتابع كي تشرح أن الأمريكيين يمتلكون «ثقة بلا حدود»، «وتوقعات بنجاح اقتصادي بلا حدود»، في «التوهج السعيد للإزدهار الأمريكي»، الحكاية الخرافية التي توسعها أمريكا منذ 1991»، «نجاح اقتصادي مهم» تحت إدارة «آلان جرينسبان المقدس»[5]. ووصفت مقالة أخرى

---

5. ديفد سانغر، «أمريكا مزدهرة، ومعتدة بنفسها، مثلما كانت اليابان»، نيويورك تايمز، ويك إن ريفيو، 12 نيسان، 1998؛ جيرالد بيكر، «هل هذا عظيم، أم ماذا؟»، إف تي، 31 آذار، 1998.

نشرت في الصفحة الأولى من نيويورك تايمز ما دعته بـ «أمريكا سمينة وسعيدة»، تتمتع بالازدهار الاقتصادي الحالي، الأطول والأكثر صحة في التاريخ الأمريكي[6]. وكان في الحقيقة حكاية خرافية للبعض. وتقدم كل من المقالتين، اللتين ذكرتهما، المثال نفسه، وأعني سوق البورصة. كان هناك تضخم كبير في الأرصدة، والذي هو بالتأكيد حكاية خرافية للشركات؛ وكانت صحافة الأعمال منتشية من نمو الأرباح في السنوات القليلة الماضية. ودعي «فائقاً للعادة»، و«مذهلاً»، «باهراً»، و«هائلاً»، وأعتقد أن الصفات نفدت منهم.

لكن هذا ليس دون إشكال. رصدت بزنيس ويك مشكلة؛ ونشرت مقالة بعنوان «المشكلة الآن: ماذا نفعل بكل تلك الأموال»، بما أن «الأرباح المتدفقة» تغمر خزائن أمريكا التي تهيمن عليها الشركات. وبعد وقت قصير ساء الأمر أكثر: «فالأرصدة السائلة للشركات غير المالية وصلت إلى رقم مربك هو ستمائة وتسعة وسبعين بليون دولار»، مسببة «مشكلات مزعجة» لشركة بوينغ، وإنتل، وجنرال موتورز، وأخرى مثلها[7]. ولحسن الحظ،

---

6. سيلفيا نصار، «عدم تعلم دروس إيكون 101»، نيويورك تايمز، ويك إن ريفيو، 3 أيار، 1998.

7. «المشكلة الآن: ماذا نفعل بكل تلك النقود»، بوسطن جلوب، 12 كانون أول، 1994؛ «إغراء ضخم بحيث لا يمكن تضييعه»، بزنيس ويك، 10 شباط، 1997.

هناك حل، وهناك إجماع بين الحزبين عليه، وأعني، خفض الضرائب على أرباح رأس المال. وهذا، لفائدة الجميع، وليس فقط للواحد بالمائة الذين في القمة، والذين بالنسبة لهم هذا نصف دخلهم. وسبب هذا هو تحرير الأموال للاستثمار، لأن الثلثين المذهلين لترليون دولار اللذين يسببان مشكلات مزعجة كهذه لا يكفيان. يجب أن أقول إن إبقاء هذا كله في اليد، برصانة ملائمة، يحتاج إلى ثقافة جيدة.

ماذا عن تضخم الحكاية الخرافية منذ 1991؟ حسناً، صحيح أنه حطم أرقاماً قياسية جديدة؛ فهو أولاً الانتعاش الأول في التاريخ الأمريكي، الذي لم ترافقه زيادات في الثروة والدخل، بصرف النظر عن النسبة المئوية القليلة التي في القمة. وهو أيضاً أضعف انتعاش في فترة ما بعد الحرب، مشابه لانتعاشات السبعينيات، والثمانينات، الضعيفة. وفي الحقيقة، إن نسبة نمو دخل الفرد في الاقتصاد الأمريكي أثناء 1997 هو تقريباً بمعدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي؛ لكنه أدنى مما كان في الخمسينيات والستينيات. وهي أيضاً فترة انخفاض في النمو الإنتاجي، والذي هو نذير للمستقبل.

وهكذا فإن هذا يثير بعض الأسئلة: كيف يمكن أن نحصل على ربح باهر حين يكون التضخم الخرافي هو الأضعف منذ الحرب العالمية الثانية؟ حسناً، هناك جواب بسيط على هذا:

ترك معظم السكان خارج القصة. وهكذا، بالنسبة لثلثين من العمال، الدخل العادي هو أدنى مما كان في أواخر السبعينيات. وفي أواخر الثمانينيات، والتي كانت فترة انتعاش، ازداد الجوع في الولايات المتحدة بنسبة 50٪ لحوالي ثلاثين مليون من السكان. وفي حوالي 1980 كانت الولايات المتحدة شبيهة بمجتمعات صناعية أخرى في ما يدعى إجراءات نوعية الحياة، في أمور مثل البؤس، وسوء التغذية لدى الأطفال، ومعدل الوفيات، ونسبة السكان الموجودة في السجون، اللامساواة، وإلى ما هنالك، لكنها الآن في المقدمة. ازدادت ساعات العمل، وعلى ما يبدو يعمل الأمريكيون شهراً إضافياً في العام على عكس ما حدث منذ خمسة وعشرين عاماً، وراوحت الأجور في مكانها، وانحدرت أنظمة الدعم، وتدهورت ظروف العمل. هذا وقد مدحت وول ستريت جورنال انخفاض كلف العمل في الولايات المتحدة إلى أدنى درجة في العالم الصناعي، وصارت الثانية بعد إنكلترا، وعدته «تطوراً مرحباً به، أهميته فائقة للعادة»، وهذا جزء من كون الولايات المتحدة سعيدة، وراضية.

وتضاعف التسريح غير القانوني لمنظمي النقابات ثلاث مرات في الثمانينيات، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى للقانون، تواصلت في عهد كلينتون. وأبلغت إدارة ريغن عالم الأعمال رسمياً أنها لن تطبق القوانين، ونقلت صحافة الأعمال هذا الخبر

بشكل صحيح[8]. وهذا عامل كبير في ازدياد اللامساواة، والهجوم على الأجور والدخل. وإذا عدتم إلى صفحات الأعمال في نيويورك تايمز، فإنها تروي القصة بشكل مباشر: مثلاً، في مقالة بعنوان: «اقتصاد أمريكا البطيء إلى حد الضجر»، والذي فيه معظم الناس «لا يسرعون نحو أي مكان»، وتوقعاتهم محدودة[9]. ولنعد إلى عنوان: «أمريكا مزدهرة ومعتدة بنفسها»، وإلى ما هنالك. وهذا كله يُعقل طالما أننا نفهم أن كلمة «أمريكا» تعني أنها لا تشير إلى الأمريكيين، وإنما تشير إلى أقلية صغيرة، تتمتع بالامتيازات، والتي هي في الحقيقة جمهور نيويورك تايمز، هؤلاء هم الناس الذين تلتقي بهم في المطاعم الفاخرة، وغرف الاجتماعات، وغيرها، وهم بالفعل معتدون بأنفسهم، ومزدهرون، وسعداء، وواثقون.

دعونا نسلط انتباهنا على آلان جرينسبان، الذي ترأس المعجزة في التسعينيات. قدم مؤخراً شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ المصرفية حول المعجزة، والتي نسبها جزئياً إلى «غياب أمن أكبر لدى العامل»[10]. العمال مخوَّفون؛ هم خائفون من

8. بزنيس ويك، 23 آذار، 1994.

9. لويس يوتشيتيل، «اقتصاد أمريكا البطيء: لا يذهب إلى أي مكان بسرعة»، نيويورك تايمز، قسم المال والأعمال، 8 آذار، 1998.

10. آلان جرينسبان، شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ المصرفية، شباط 1997: «التوسع الاقتصادي القابل للدعم» كان بفضل «كبح عادي للزيادة في التعويضات، والذي يظهر على أنه نتيجة غياب أكبر للأمان لدى العامل».

طلب أجر كاف وفوائد، وهذا شيء جيد يجعل الأمريكيين واثقين، ومعتدين بأنفسهم، إذا فهمتم كلمة «أمريكيين» بشكل جيد. ويفتخر التقرير الاقتصادي للرئيس، بشكل كبير، باقتصاد الحكاية الخرافية، والذي يعزوه إلى «تقييد مهم في الأجور»، ينتج «عن تبدلات في مؤسسات سوق العمل وممارساتها»[11]. ويُترجم هذا في الإنكليزية كأشياء مثل عدم تنفيذ القوانين ضد الإخماد غير القانوني للإضرابات، والسماح باستبدال دائم للعمال، وذكرت منظمة العمل الدولية الولايات المتحدة من أجل هذا الأمر، لكن لا أحد ينتبه. وهناك عوامل أخرى في الحكاية الخرافية. ربح كيتربيلار، منتج البناء، إضراباً رئيسياً في إيلينوي، وألحق أذى كبيراً بإحدى النقابات الرئيسية، يونايتد أوتو وركرز. كيف فعلوا ذلك؟ لقد فعلوها من خلال استئجار عمال استبدال دائمين، يُعدون غير قانونيين في جميع أنحاء العالم، وأيضاً من خلال استخدام الفوائد الباهرة التي تقاسموها مع أعوانهم لإنشاء طاقة إنتاجية زائدة في الخارج، والتي يستطيعون أن يزودوا أسواقهم منها حتى ولو كانت مصانع كيتربيلار في إيلينوي مضربة. لاحظوا أن استخدام الأرباح لإنشاء طاقة إنتاجية زائدة في الخارج ليست من أجل الربح أو الفعالية، وإنما من أجل حرب طبقية: أي، إنها طريقة للهجوم

11. «التقرير الاقتصادي للرئيس»، شباط، 1997. هذا «واقتباس جرينسبان سابق الذكر في افتتاحية»، ملتيناشيونال مونيتور، آذار 1997.

على العمال الأمريكيين، وهكذا تم استخدامها. رأس المال متنقل، أما العمال فلا، ولسوء الحظ، الروابط الدولية ضعيفة جداً.

أجرى جرينسبان مؤخراً حديثاً مع محرري صحيفة في الولايات المتحدة. وتحدث بهيام عن معجزات السوق، والعجائب التي يشتريها خيار المستهلك، وغير ذلك. وأورد أيضاً بعض الأمثلة: الانترنت، الحواسيب، معالجة المعلومات، الليزر، الأقمار الصناعية، الترانزستورات[12]. إنها لقائمة مثيرة: هذه أمثلة مدرسية عن الإبداع، والإنتاج، في القطاع العام. فيما يتعلق بالانترنت، فقد صُمِّم طوال ثلاثين سنة، وطوِّر، وتم تمويله، بشكل رئيسي، من القطاع العام، وبشكل أكبر من البنتاغون، ثم من مؤسسة العلم القومية، أي تمويل معظم الأدوات، وبينها الخردة، والبرامج، والأفكار الجديدة، والتقنية، وإلى ما هنالك. ولم يُسلم إلا في العامين الماضيين لأشخاص مثل بيل غيتس، الذي يجب أن تحترموه بسبب صدقه على الأقل: فهو يرد سبب نجاحه إلى قدرته على «استقبال، وتوسيع» أفكار الآخرين، الآخرين الذين في القطاع العام[13].

---

12. ملاحظات لآلان جرينسبان، رئيس هيئة نظام الاحتياطي الفيدرالي، في المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية لمحرري الصحف، واشنطن، دي سي، 2 نيسان، 1998.

13. مذكور في «ميكروسوفت تبحث مستقبلها»، ساينس، 27 شباط، 1998.

وفي حالة الانترنت، أغلق اختيار المستهلك إلى درجة الصفر، وأثناء مراحل التطور الحاسمة كان الشيء نفسه ينطبق على الحاسوب، ومعالجة المعلومات، وما تبقى، إلا إذا كنا نعني بالمستهلك الحكومة؛ أي، الإعانة العامة.

وفي الحقيقة، من بين جميع الأمثلة التي أوردها جرينسبان، فإن الوحيد الذي يمكن أن يرتفع فوق مستوى نكتة هو الترانزستورات، وهي حالة مثيرة. طُوِّرتْ الترانزستورات في مختبر خاص ـ مختبرات بيل تيليفون لـ إي تي آند تي AT & T ـ التي قدمت أيضاً إسهامات رئيسية في الخلايا الشمسية، وعلم الفلك الإشعاعي، ونظرية المعلومات، وكثير من الأمور الهامة الأخرى. ولكن ما دور الأسواق وخيار المستهلك في هذا؟ حسناً، مرة أخرى، إنه صفر. كانت تي آند تي شركة محتكرة تدعمها الحكومة، وهكذا لم يكن هناك خيار مستهلك، وكشركة محتكرة تستطيع طلب أسعار مرتفعة: في النتيجة، تُفرض ضريبة على الجماهير يستطيعون استخدامها لمؤسسات مثل مختبرات بيل، حيث يستطيعون القيام بكل هذا العمل. وهكذا مرة أخرى، إنها ممولة من قبل الجمهور. وثمة مثال يوضح هذه النقطة: حالما تفككت الصناعة، تلاشت مختبرات بيلز من الوجود، لأن الجمهور لم يعد يدفع لها: ويعمل ورثتها معظم الأحيان في مشاريع تطبيقية، قصيرة الأمد. ولكن هذه هي فقط بداية القصة. في الحقيقة، ابتكرت مختبرات بيل

الترانزستورات، لكنها استخدمت تقنية زمن الحرب، والتي مرة أخرى، دعمت من قبل الجمهور واستهلتها الدولة. فضلاً عن ذلك، لم يكن هناك أحد كي يشتري ترانزستورات في ذلك الوقت، لأن إنتاجها كان مكلفاً جداً. وهكذا، كانت الحكومة، طوال عشر سنوات، هي الوسيط الرئيسي، وخاصة للترانزستورات ذات الأداء العالي. وفي 1958 كانت مزوِّد بيل تيليفون، ويسترن إليكتريك، تنتج مئات الآلاف من هذه، ولكن للاستخدامات العسكرية فحسب. وقدم التدبير الحكومي مبادرات تجارية، ووجه تطور التقنية، والتي يمكن عندها أن تنشر في الصناعة[14]. هذا «خيار المستهلك»، و«معجزة السوق»، في الحالة الوحيدة التي تستطيع النظر فيها إليها دون سخرية. وفي الحقيقة هذه القصة قابلة للتعميم. فالقطاعات الدينامية للاقتصاد تعتمد بشكل حاسم على إعانة عامة ضخمة، وابتكار، وإبداع؛ والأمثلة التي قدمها جرينسبان هي معظمها بعض الحالات الأكثر درامية من هذا. إنها مجموعة خيارات كاشفة. وكثير من هذا متنكر كدفاع، ولكن هذا ليس كل شيء، ينطبق الأمر نفسه على التقنية الحيوية، والأدوية، وغيرها.

ومن الطبيعي أن يشعر عالم الأعمال بالسرور من كل

14. توماس ميسا، «تطور الترانزيستور»، في كتاب مريت رو سميث وآخرين، المشروع العسكري والتغير التقني: منظورات التجربة الأمريكية (إم آي تي برس، 1985).

هذا: الجماهير تدفع الكلف، وتتحمل المجازفات، (نوع من الاشتراكية للأغنياء)، وتتم خصخصة القوة والربح، وهذه في الحقيقة هي نظرية السوق القائمة. ويعود هذا قروناً إلى الوراء، ولكنه صحيح الآن بنحو درامي. وتجعله حالات خاصة أكثر درامية. خذوا مثلاً القائد السابق للثورة المحافظة في الكونغرس، نيوت غنغريتش. إنه ينبوع بلاغة مؤثرة جداً عن أخلاق العمل والخروج من دورة الاتكال: كيف يجب أن يتعلم الأطفال، الذين في سن السابعة، المسؤولية، وذلك النوع من الشيء. ولكنه احتفظ، عاماً بعد آخر، بالبطولة في الحصول على إعانات لناخبيه الأغنياء، في قطاع جورجيا حيث الاقتصاد هو أكثر اعتماداً على الإعانات الفيدرالية أكثر مما هو في معظم الأمكنة[15]. كانت شركته المدرة المفضلة هي لوكهيد ـ مارتن، التي تحصل سنوياً على 200 مليون دولار من الضرائب في الولايات المتحدة. وأحياناً، رغم كل هذا، تفلس لوكهيد ـ مارتن، وحين تفلس، تخطو الحكومة إلى الأمام، كما في عهد إدارة نيكسون، بمائتي مليون دولار من ضمانات القروض. كان هذا الأداء هو الذي قاد السيناتور بروكسماير إلى اشتقاق عبارة «رفاهة الشركات». إذاً، هذه هي نزعة المحافظة في مجلس النواب. وقائد أغلبية مجلس الشيوخ، ترينت لوت هو هكذا

15. انظر كتابي: قوى واحتمالات، ف 5.

أيضاً. وصفته فايننشال تايمز بأنه «أكثر منتجي لحم الخنزير نجاحاً في 1997»، وهذا صحيح تماماً. إذاً، هذه هي نزعة المحافظة في مجلس الشيوخ[16].

ويستمر الأمر. سأورد مثالاً أخيراً فحسب: هناك قصة على الصفحة الأولى في نيويورك تايمز حول «الاقتصاد الجديد المزدهر» في «ولاية الأمة الأكثر جمهورية»، بـ «فقدانها العميق للثقة بالحكومة الفيدرالية»، و«تراثها في الاعتماد على الذات»، التي صادف أنها إيداهو[17]. يشيرون، كما هو معتاد، إلى أن هناك جانباً سلبياً للمعجزة الاقتصادية: حطمت إيداهو أيضاً الأرقام القياسية القومية في إساءة معاملة الأطفال وفي الزج في السجن، وتم القضاء على النقابات، وعلامات القراءة تنحدر، وغير ذلك. لكنه اقتصاد جديد مزدهر، والولاية الأكثر جمهورية، وإلى ما هنالك. ولا نعلم من المقالة أي شيء عن المعجزة الاقتصادية، وهكذا نبحث في مكان آخر. مثلاً، بوسعكم الإطلاع على منشورات مختبر إيداهو القومي للهندسة والبيئة. وهذا مختبر قومي، تديره بشكل مشترك وزارة الطاقة، وشركة لوكهيد ـ مارتن، وهذا إسهام خاص يرمز إلى الاعتماد

16. انظر: ويليم هارتنغ وجينيفر واشبرن، «لوكهيد مارتن: من الحرب إلى الرخاء»، ذا نيشن، 2 آذار، 1998.

17. تيموثي إيجان، «إيداهو تزدهر والسجون تمتلئ، ويتراجع الانفاق على الفقراء»، نيويورك تايمز، 16 نيسان، 1998.

على الذات، وفقدان الثقة بالحكومة الفيدرالية. تفتتح النشرة قائلة: «قام الأمريكيون باستثمارات ضخمة في مختبر إيداهو القومي»، منذ أن تأسس في 1949، كي يقدم لنا طاقة نووية، وأسطولاً نووياً. في العام الماضي وظفت وزارة الطاقة ثمانمائة وخمسين مليون دولار في هذا المركز وحده، والذي هو «المخبر الهندسي الأول في نظام وزارة الطاقة للمختبرات القومية». ومهمته هي أن «يحول التقنيات المطورة فيدرالياً إلى صناعة خاصة وإلى ثقافة أكاديمية»[18]. في الثقافة الأكاديمية، البحث والتطوير هما ممولان فيدرالياً أيضاً، بقوة كبيرة؛ ودوره هو نوع من القمع لتحويل الأموال العامة إلى أرباح خاصة. لاحظوا العبارة: «يحول التقنيات المطورة فيدرالياً إلى صناعة خاصة». هذا هو دور الحكومة في اقتصاد المشاريع الحرة. ففي إيداهو ليس مختبر وزارة الطاقة مختبر طاقة نووية فحسب؛ إنه أيضاً للتخلص من النفايات المشعة، والمعالجة الكيماوية، «لأكثر المواد تعقيداً في العالم وأكبر مجمع للاختبار»، مختبر «تقنية أداتية سريعة»، يجب أن «يثوِّر الطريقة التي تُصنع بها السيارات ومنتجات أخرى» ـ بعد أن تُقدم هبات دافع الضريبة إلى القطاع الخاص ـ وهو مركز حاسوب عملاق لضمان أن الولايات المتحدة تبقى سباقة في تطوير الحواسيب. وللمساعدة

18. داخل مختبر إيداهو للهندسة والبيئة، أيلول، 1997.

على ذلك، فرضت إدارة كلينتون تعرفة ضخمة على الحواسيب اليابانية العملاقة، التي كانت تنافس الأمريكية: إسهام رائع في التجارة الحرة. إن تحركات إدارة كلينتون التي من هذا النوع ـ التدخل لفرض التعرفة ـ تتسلسل من الحواسيب العملاقة إلى الطماطم المكسيكية، والتي حظرتها التعرفات لأن المستهلكين الأمريكيين كانوا يفضلونها[19]. هناك قوانين حول هذا، ولكن القوانين ليست للأغنياء والأقوياء، إنها من أجل أمكنة مثل هاييتي. وتقول نشرة وزارة الطاقة نفسها أن أحد أهداف المختبر القومي هو «مساعدة الشركات الناشئة في جذب وتأمين منح الولاية والمنح الفيدرالية وخطوط الاعتمادات»، وهذا ما يُعرف بالمبادرة التجارية والفردية العاصفة. وباختصار، الجماهير تستثمر بشكل كبير، طوال خمسين عاماً، تسلم الهبات إلى القوة والربح الخاصين، والآن نُعجب بهذا الاقتصاد المزدهر الجديد، في ولاية الأمة الأكثر جمهورية، بانعدام ثقتها المتأصل بالحكومة الفيدرالية، وتراثها في الاعتماد على الذات.

مرة ثانية، إن معالجة كل هذا تحتاج إلى ثقافة جيدة، ولكن هذه هي الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الحقيقي، وفقاً لنظرية سوق قائمة فعلاً. وبالطبع ليس في الولايات المتحدة

---

19. بوب ديفز، «في النتيجة، تعرفات آي تي سيITC المرتفعة على اليابان تحمي صانعي الحواسيب العملاقة في أمريكا»، وول ستريت جورنال، 29 أيلول، 1996؛ ديفد سانغر، نيويورك تايمز، 12 تشرين أول، 1996.

فحسب؛ فهذه حقائق أولية عن التاريخ الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، حين مهدت إنكلترا الطريق. وهو مفهوم جيد في عالم الأعمال، هذا إذا كان الإيديولوجيون لا يفهمونه. في النهاية، هم الذين صمموه. وأزال كساد الثلاثينيات أية معتقدات متبقية بأن الرأسمالية الحقيقية يمكن أن تكون قابلة للنمو؛ فإجراءات البرنامج الجديد بالكاد أثرت به، لكن الحرب العالمية الثانية تغلبت عليه. حققت الحرب العالمية الثانية نجاحاً كبيراً على المستوى الاقتصادي؛ كان هناك نوع من الاقتصاد شبه القيادي، يقوده مدراء شركات تدافعوا إلى واشنطن كي يديروه، وفهموا الدروس. وتم التنبؤ بثقة، في مجلس الإدارة، بأن الولايات المتحدة ستعود إلى الكساد بعد الحرب؛ ولهذا يجب فعل شيء ما. كانت صحافة الأعمال صريحة حول المسألة. وأفادت فورشن، وبزنس ويك، أن الصناعة، ذات التقنية العالية، لا تستطيع أن تحيا في «اقتصاد نظري، تنافسي، غير مدعوم، وقائم على المشاريع الحرة»، (وخاصة صناعة الطائرات، رغم أن الفكرة كانت أكثر عمومية)، و«الحكومة هي المنقذ الوحيد الممكن لها»[20].

وكان السؤال الوحيد هو كيف. حسناً، لقد فهموا بشكل

20. مذكور في فرانك كوفسكي، هاري ترومان وندبة حرب 1948 (سينت مارتن، 1993). من أجل صحافة الأعمال، بعامة، حول الإنفاق العسكري إزاء الاجتماعي، انظر: تحويل المد؛ وردع الديموقراطية.

جيد على التمام. وتمت مناقشة مهمة في صحافة الأعمال في أواخر الأربعينيات. وفهموا أن الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يخدم في تحفيز الاقتصاد وتقويته، ولكنهم فضلوا بديلاً آخر ولجأوا إليه بسرعة؛ وأعني، وزارة الطاقة، ناسا، لجنة الطاقة النووية: نظام البنتاغون برمته. وكانت هناك أسباب جيدة، ليست اقتصادية، ولكنها أكثر أهمية. إن للإنفاق الاجتماعي أثراً سلبياً: له تأثير دمقرطة. ولهذا فإن الناس يمتلكون آراء حول ضرورة بناء مستشفى أو مدرسة أو شق طريق أو أي شيء. ولكنهم لا يمتلكون آراء حول أي نوع من الطائرات يجب أن تصنع، أو أي نوع من أجهزة الليزر. وهكذا تتخلص من تأثير الدمقرطة إذا انتقلت إلى نظام البنتاغون. فضلاً عن ذلك، يميل الإنفاق الاجتماعي إلى أن يكون معيداً للتوزيع، بينما نظام البنتاغون هو هبة خالصة للقوة الخاصة، وبدون تأثيرات جانبية سلبية. وهو أيضاً سري. ومن السهل بيعه؛ تجعل الناس يرتعدون من الرعب فحسب، وحينها سيدفعون من أجله، وفي غضون ذلك يستطيع آلان جرينسبان، وآخرون مثله، أن يحيكوا أخيلة فنتازية للجماهير.

فيما يتعلق بالحاضر يكمن دور الدولة في خلق صناعة عالية التقنية، وحمايتها فحسب، ويجب أن تتدخل أيضاً للتغلب على إخفاقات الإدارة، وكان هذا درامياً تماماً في السبعينيات. في ذلك الوقت كان هناك الكثير من القلق حول المستوى

المنخفض للإنتاج ونمو الاستثمار، وفشل الإدارة الأمريكية غير الكفء في مجاراة الطرق اليابانية الأكثر تقدماً. وكانت هناك دعوات جماهيرية إلى ما دُعي بـ «إعادة» تصنيع الولايات المتحدة. واستجاب البنتاغون ببرنامج دعي مانتيك Mantech (صناعة التقنية). وكانت الأهداف، كما وصفها البنتاغون، هي تصميم «مصنع المستقبل»، لدمج تقنية الحاسوب والأتمتة في الإنتاج والتصميم، وتطوير التقنية الصناعية المرنة والفعالية الإدارية[21]. وكان الهدف هو تعزيز حصة السوق والقيادة التقليدية للصناعة الأمريكية بالطريقة التقليدية، من خلال مبادرة الدولة وأموال دافعي الضرائب. وكانت هناك أيضاً فائدة جانبية: يستطيع مصنع المستقبل أن يختزل قوة العمل، ويسيطر عليها. وهذه قصة قديمة. خذوا مثلاً الأتمتة: كانت الأتمتة غير فعالة بحيث كان يجب تطويرها في القطاع العام لفترة طويلة، ثم سُلِّمتْ في النهاية إلى الصناعة الخاصة. حين تم تصميمها في قطاع الدولة صُمِّمتْ بطريقة محددة جداً، غير متأصلة في التقنية، ودُرس هذا الموضوع بشكل جيد[22]. كان يمكن تطوير

21. توم شليسنجر، «العمل، الأتمتة، والتنمية الإقليمية»، في جون تيرمان مع آخرين، عسكرة التقنية العالية (إم آي تي برس، 1984)؛ جيمس سيفر، «الإنفاق العسكري، التغير التقني، والنمو الاقتصادي: شكل متنكر من السياسة الصناعية؟» جورنال أوف إيكونوميك إشوز (آذار، 1987).

22. انظر: ديفد نوبل، قوى الإنتاج: تاريخ اجتماعي للأتمتة الصناعية (مطبعة جامعة أوكسفورد، 1986).

الأدوات الآلية، التي يتحكم بها الحاسوب، كي تقوي الميكانيكا، وتتخلص من طبقات إدارية لا فائدة منها. ولكن هذا تم إنجازه بطريقة معاكسة: أنجز لزيادة طبقات الإدارة، ولتعطيل مهارة العمال. ومرة أخرى هذا ليس قراراً تقنياً، أو اقتصادياً، وإنما قرار سلطة، وبشكل أساسي، جزء من حرب طبقية. والشيء نفسه يمكن أن يُفعل مع مصنع المستقبل، حين يُصمم في القطاع نفسه، دون أن يلاحظه أحد، بالطبع، ما عدا عالم الأعمال، السعيد تماماً حياله.

توسع برنامج التقنية الصناعية بسرعة في عهد إدارة ريغن التي تجاوزت العرف كثيراً في انتهاك مبادئ السوق من أجل الأغنياء، بينما كانت مليئة باللغة المجنحة تجاه الفقراء. ففي عهد ريغن قام فرع البحث الرئيسي في البنتاغون، وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتطورة DARPA بتشجيع ناشط لتقنيات مختلفة في حقول متنوعة، مثل الحسابات المتوازية الضخمة، مصدر التقنية الرئيسية في الحواسيب العملاقة، وتقنية المعلومات، منهجية العمل على الانترنت، والذي استهلته في الحقيقة، وإلى ما هنالك. وشجعت أيضاً على تأسيس الشركات المبتدئة. نشرت مجلة ساينس، مجلة الأكاديمية الأمريكية لتقدم العلم، مقالة أشارت فيها إلى أن «وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتطورة في البنتاغون أصبحت قوة سوق محورية» في عهد ريغان وبوش، ونقلت تقنيات جديدة إلى «صناعات ناشئة»، إنها

مصدر أساسي لوادي السيليكون[23] Silicon Valley. وضاعفت إدارة ريغن أيضاً حواجز الحماية الجمركية؛ وحطمت الأرقام القياسية لما بعد الحرب كلها في الحماية الجمركية. وكان الهدف هو إبعاد المنتجات اليابانية المتفوقة، وشمل هذا الفولاذ، وصناعة السيارات، شبه الموصِّلات، الحواسيب، ليس لإنقاذ الصناعات فحسب، وإنما لوضعها في موقع مهيمن من أجل انتصار السوق، كما دعي في التسعينيات، بفضل كبير من الإعانات العامة الضخمة، وابتكار وتطوير القطاع العام، والحماية الجمركية، إسعافات مالية مباشرة مثل كونتيننتال إلينيوي، وإلى ما هنالك. ومن المدهش أن نراقب القصة متحولة إلى المصطلحات الصحيحة سياسياً، التي تقرؤونها، وتسمعونها.

23. إليزابيث كوركوران، ساينس، 2 نيسان، 1993. من أجل خلفية عامة، انظر: نظم العالم القديمة والجديدة، ف 2.